الصباح AL-SABAH

دعا إليها الغانم بموجب الطلب الذي قدمه 10 نواب

جلسة خاصة لمناقشة قيود «كورونا» .. بعد غد

مرزوق الغانم

وجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الدعوة إلى الأعضاء لحضور الجلسة الخاصة المقررة بعد غد ، لمناقشة الإجراءات الخاصة بالاشتراطات الصحية وبقيود السفر بشأن وباء كورونا، بموجب الطلب الذي قدمه النائب مهند الساير وتسعة نواب.

ومن المقرر في حال حضور الحكومة وانعقاد الجلسة، أن يناقش المجلس قرارات مجلس الوزراء التي تم اتخاذها لمواجهة «كورونا»، والتحول العالمي نحو التعايش مع الوباء، والقيود المفروضة على الممتنعين عن التطعيم والمسافرين، واستمرار اجبارية الحصول على جرعات اللقاح، ومنها التعزيزية، والخطة الزمنية الموضوعة والدراسات الخاصة بضرورة تلقي اللقاح، ومعيار تحديد الأسعار الخاصة بفحص «كورونا».

طالبت بالإبقاء على المضف في منصبه

«جمعية الإداريين»: يجب الابتعاد بمنصب الوزير عن أي محاصصة سياسية

دعت الجمعية الكويتية لإداريي المؤسسات التعليمية رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد النأي بالتعليم عن المحاصصة والمواءمات السياسية.

وقال أمين الصندوق الأستاذ عذبي الهاجري ان نتائج دراسة «ميزة» التجريبية والتي طبقت على 267 مدرسة بالتعليم العام والخاص من قبل وزارة التربية قد أشارت إلى وجود الكثير من السلبيات ودقت ناقوس الخطر حول تدهور مستوى التعليم بشكل مخيب للآمال في اللغة العربية والرياضيات والعلوم، وهذه مسؤولية قيادي وزارة التربية، وهي أيضاً مسؤولية مجتمعية يجب على الجميع تداركها، والإسراع في وضع الخطط التطويرية لعلاجها والارتقاء بمخرجات العملية التعليمية.

ودعا الهاجري وزير التربية ووزير التعليم العالي د ..علي المضف إلى سرعة حسم التعيينات المطلوبة في المناصب القيادية والاشرافية في القطاعات التابعة له، سواء المناصب الشاغرة أو تلك التي يتم شغلها بالإنابة أو التكليف.

وناشد الهاجري سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بالإبقاء على وزير التربية د.علي المضف، لاستقرار العملية التعليمية ولرسم الخطط الواضحة لتطوير المنظومة كلها وانتشالها من عثراتها، وتنفيذ الخطط التنموية والاصلاحية التي تتوافق مع خطة التنمية المستدامة وخطة الكويت 2035.

وطالب الهاجري وزير التربية بالإسراع في تسكين المناصب القيادية والإشرافية، في الجهات التابعة لوزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، مشيراً إلى ان بقاء مناصب مهمة دون حسم ليس في صالح استقرار التعليم بنوعيه العام والعالي.

أكدت أن جلب العمالة الأجنبية يرهق الخدمات التي تقدمها الدولة والميزانية

«الطرق»: إلزام الشركات المتعاقدة بمشاريعنا برفع أدنى نسبة للعمالة الوطنية

حسين الخياط

قال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والنقل البري د. حسين الخياط، ان من أهداف القيام بالمشاريع الحكومية توفير فرص عمل للمواطنين وتعزيز الاقتصاد المحلي، مشيرا الى ان جلب العمالة الأجنبية للمشاريع يرهق الخدمات التي تقدمها الدولة والميزانية، خاصة وان اغلب تلك الخدمات مدعومة.

واضاف الخياط انه وفي إطار جهود الدولة المبذولة لتنمية المجتمع وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين ودعم الشباب وتلبية احتياجاتهم وحرصا من الهيئة على تفعيل دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل ونقل الخبرات للكوادر الوطنية فإن مجلس الإدارة اتخذ في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2022/1/5 قرارا بإلزام الشركات المتعاقدة بمشاريع الهيئة برفع ادنى نسبة للعمالة الوطنية في المشاريع وذلك لجميع المتعهدين "المتعهد الرئيسي والمتعهد من الباطن والاستشاري" على النحو التالي:

– الشركات المحلية: 25% بالنسبة للوظائف الهندسية و25% بالنسبة للوظائف الإدارية.

– الشركات العالمية: 10% للوظائف الهندسية و25% للوظائف الإدارية.

وذلك لجميع عقود الهيئة العامة للطرق والنقل البري ابتداء من شهر يوليو 2022. كما نص القرار على توجيه مدير عام الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة "الفتوى والتشريع –هيئة القوى العاملة–المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية" لضمان الالتزام بشروط نسبة العمالة الوطنية في المشاريع، على أن يتم مستقبلا دراسة زيادة نسب العمالة.

تتمات

واشنطن

البلدين من قوة ومتانة، مؤكداً أهمية تعزيز التعاون الثنائي والتنسيق المتبادل بما يحقق المصالح المشتركة مع أهمية تطوير تلك العلاقات والارتقاء بها إلى مستويات أشمل وأوسع بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

من جانبه عبر الوزير الأمريكي أنتوني بلينكن، عن اعتزاز بلاده بمسيرة علاقات الصداقة الوثيقة والشراكة الاستراتيجية القائمة مع دولة الكويت في جميع المجالات، مشيداً بما توصلت إليه من مستويات رفيعة وعالية آملا الارتقاء بها إلى آفاق أوسع وترسيخ دعائمها على كل الأصعدة. وأوضح أنه في ظل المتغيرات العديدة والكبيرة التي يشهدها العالم، إلا أن علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الكويت تزداد قوة ومتانة.

وأشاد بلينكن بمستوى التواصل والتعاون الدائم بين البلدين الصديقين على الساحة الدولية، معربا عن ثنائه على حكمة دولة الكويت واتزان سياستها الخارجية وبالجهود التي تقوم بها في ترسيخ دعائم حفظ الأمن والسلم في المنطقة.

من جهته أشاد وزير الخارجية الأمريكي بالتحالف بين البلدين، مشددا على أن "هذا المستوى من التعاون بين بلدينا مكنته الروابط القوية التي تم بناؤها معا على مدى عقود بدأت في الحرب وتعززت في السلام".

وأعلن بلينكن عن توقيع "مذكرة تفاهم للوقاية ورصد والاستعداد لتفشي الأمراض التي تسببها مسببات الأمراض الخطيرة".وأضاف "بموجب هذه الشراكة ستتبادل وزارتا الصحة الكويتية والأمريكية المعلومات التقنية وأفضل الممارسات بشأن رصد الأمراض".

وتابع "كما سنلتقي بانتظام مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المشاركة لتبادل هذه المعرفة على نطاق أوسع في المنطقة، بحيث نكون مستعدين بشكل أفضل للاستجابة للأوبئة في المستقبل".

وأوضح بلينكن أن هذه الجهود "تستند إلى العمل الذي تقوم به بلداننا بالفعل لوقف هذه الجائحة "كورونا المستجد– كوفيد 19"" معربا عن شكره للكويت "مجددا على الدور الحيوي الذي تلعبه في الاستجابة للجائحة".

كما أشاد وزير الخارجية الأمريكي بالعلاقات "الدفاعية القوية بين البلدين منوها باستضافة الكويت للقوات الأمريكية والتعاون بين جيشينا بعدة طرق بما في ذلك إجراء التدريبات المشتركة".

ونوه كذلك بالعلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين، مشيرا إلى أن "علاقتنا التجارية الثنائية تصل الآن إلى أكثر من 4،5 مليار دولار سنويا".

في سياق متصل أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، في مقابلة خاصة مع "كونا"، ان بلاده تعول كثيرا على الدور الفريد الذي تؤديه الكويت في إحلال السلام، مشددا على أنه لا غنى عن تلك الجهود في تسوية أزمات المنطقة.

وقال بلينكن : "نثمن عاليا مساعي الكويت الداعمة للسلام وجهودها القيمة التي تقود السبل لحل النزاعات".

أضاف : "إننا بالطبع نضع أهمية كبرى على الدور الذي تؤديه الكويت، وهو دور فريد تقريبا دور الميسر والوسيط داعم السلام وقائد الطريق لتسوية الصراعات".

واشار بلينكن الى أنه لا غنى عن دور الكويت في تسوية الأزمات في المنطقة وخارجها، قائلا : "الكويت من نواح كثيرة جسر لا غنى عنه لمحاولة حل التحديات في المنطقة وخارجها".

واستشهد في هذا السياق بدور الكويت "الحاسم والحيوي"، في تسوية الخلاف الخليجي وحل الأزمة اليمنية وكذلك تجاه لبنان والعراق.

وأكد بلينكن ان هذه الدورة الخامسة للحوار الاستراتيجي بين البلدين، "أظهرت بوضوح كيف نعمل على تعميق وتعزيز، بل أيضا توسيع علاقاتنا والعمل الذي نؤديه معا".

وقال: "أعتقد أنني خرجت من هذا الحوار الاستراتيجي الخامس، مقتنعا بأن هذه الشراكة تتعمق أكثر بطرق أتصور أنها تعود بالنفع على شعبينا وعلى شعوب العالم أيضا".

وفي هذا الصدد شدد بلينكن على أن الولايات المتحدة والكويت تربطهما علاقات "استثنائية وقوية للغاية" في العديد من المجالات.

وتزامنا مع مرور 18 عاما على إعلان الولايات المتحدة، أن الكويت حليفة رئيسة لها من خارج حلف شمال الأطلسي "ناتو"، أكد بلينكن أن هذا الإعلان بمثابة شهادة على أهمية الشراكة ودور الكويت المهم ليس فقط في صنع السلام وجسر لتحقيقه، بل مثلا دورها "الأساسي" الذي أدته ولا تزال تؤديه في التحالف الدولي ضد ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

الأوضاع المالية للكويت

ورجحت الوكالة أيضا أن يصل صافي الأصول السيادية الخارجية التي تُديرها الهيئة العامة للاستثمار إلى ما نسبته 500% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأعلى بين جميع الدول السيادية المصنفة من قبل الوكالة وعشرة أضعاف متوسط أقرانها في التصنيف «AA». وأشارت الوكالة إلى أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جدًا، ومن المتوقع أن تنخفض إلى ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2022/21، وأن ترتفع هذه النسبة إلى 50% على المدى المتوسط.

وأوضحت الوكالة أن تخفيض التصنيف يعكس القيود السياسية المستمرة على عملية صنع القرار المالي، والتي تعيق معالجة التحديات الاقتصادية والمالية الهيكلية، والمتعلقة بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي، ونموذج دولة الرفاه والحجم الكبير للقطاع العام.

وذكرت أن تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت يعكس القيود السياسية المستمرة على اتخاذ القرار، والتي تعوق معالجة التحديات الهيكلية المتعلقة بالاعتماد على النفط، ودولة الرفاهية السخية وقطاعها العام الكبير، لافتة إلى أن هناك نقصا في التصحيح المالي الأساسي والجاد لصدمات أسعار النفط الأخيرة، وأكدت أن آفاق الإصلاح لا تزال ضعيفة على الرغم من بعض التطورات السياسية الإيجابية الأخيرة كجزء من الحوار الوطني. حيث من المتوقع تمرير قانون الدين العام في عام 2022.

وقالت "فيتش" إن دولة الكويت تواصل الوفاء بالتزاماتها حتى في غياب قانون الدين العام. ولغاية تأمين ترتيبات تمويلية جديدة، ستعتمد الحكومة على أصول صندوق الاحتياطي العام لتلبية احتياجاتها التمويلية الإجمالية. أضافت أن الحكومة قد قامت بسحب الجزء الأكبر من الأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام خلال السنوات 2021–2020، مما دفع الحكومة إلى بيع الأصول غير السائلة في صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة. كما أشارت الوكالة إلى أنه لم يتم الإفصاح عن المستوى الحالي للأصول السائلة في صندوق الاحتياطي العام، على الرغم من أن الحكومة أكدت على أن الصندوق لديه أصول سائلة تغطي أكثر من قيمة السندات السيادية المستحقة في مارس 2022 والبالغ قيمتها 3.5 مليار دولار أمريكي. وتؤكد الحكومة أن صندوق الاحتياطي العام يمتلك أصولا غير سائلة واسعة النطاق، يُمكن بيع المزيد منها بسرعة إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة إذا لزم الأمر.

ولفتت الوكالة إلى أن الحكومة اقترحت قانونًا يسمح بالاستفادة من دخل الاستثمارات الحكومية المتحققة في صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وفقًا لسقف سنوي ومعايير معينة لم يتم الانتهاء منها بعد. وفي الوقت الحالي، لا تستطيع الحكومة الوصول مباشرة إلى أصول صندوق الأجيال القادمة دون موافقة مجلس الأمة، موضحة أن القانون المقترح يُعتبر أداة تمويلية إضافية مهمة، ومن المتوقع أن يواجه مناقشات برلمانية أكثر من قانون الدين العام.

وتوقعت أن يتقلّص عجز الموازنة العامة "بعد إضافة دخل الاستثمارات الحكومية" إلى ما نسبته 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2022/21 مقارنة بما نسبته 20.6% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021/20، وذلك لارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن تكون المصروفات الحكومية الفعلية أقل من المصروفات المعتمدة في الموازنة العامة للسنتين الماليتين 2022/21 و2023/22، نتيجة ضبط الإنفاق العام. ورجحت الوكالة أن يتسع عجز الموازنة العامة "بعد إضافة دخل الاستثمارات الحكومية" إلى ما نسبته 2.4% و5.7% من الناتج المحلي الإجمالي في السنتين الماليتين 2023/22 و2024/23 على الترتيب، مدفوعًا بتراجع أسعار النفط، واستمرار ضغوط الإنفاق الحكومي، فيما ولا يزال التقدم في الإصلاحات المالية محدودًا. وأشارت الوكالة بأنها لا تتوقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) في السنتين الماليتين 2023/22 و2024/23.

وأشارت إلى أنه بموجب منهجية وزارة المالية في إعداد التقارير المالية، تتوقع الوكالة أن يصل عجز الموازنة العامة "من دون حساب دخل الاستثمارات الحكومية" إلى ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي 4.3 مليارات دينار" في السنة المالية 2022/21، وأن يصل متوسط العجز المتوقع في الموازنة إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنتين الماليتين 2023/22 و2024/23. ويتوافق هذا مع الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن صندوق احتياطي الأجيال القادمة يحتفظ بدخل الاستثمارات الحكومية، وهذا يؤكّد الحاجة إلى الاتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة على تمرير قانون الدين العام أو السماح بالسحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

الصحة

تسجيل 5063 حالة شفاء ليرتفع بذلك إجمالي عدد المتعافين إلى 469916، مبينا أن نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الإصابات بلغت 1ر90 في المئة.

وأوضح السند أنه تم تسجل حالة وفاة جراء الإصابة بالفيروس، ليكون إجمالي عدد الحالات المسجلة 2490 حالة.

وذكر أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 86 حالة، في حين بلغ المجموع الكلي للحالات التي ثبتت اصابتها ولا تزال تتلقى الرعاية اللازمة 48935 ووصل إجمالي عدد الحالات في أجنحة "كوفيد 19" إلى 410.

أضاف أن عدد المسحات التي تم إجراؤها خلال الفترة نفسها بلغ 36377، ليصبح مجموع الفحوصات 6786442، مشيرا إلى أن نسبة الإصابات لعدد هذه المسحات بلغت 18 في المئة.

الكويت تتعايش

أن يناقش المجلس قرارات مجلس الوزراء التي تم اتخاذها لمواجهة «كورونا»، والتحول العالمي نحو التعايش مع الوباء، والقيود المفروضة على الممتنعين عن التطعيم والمسافرين، واستمرار اجبارية الحصول على جرعات اللقاح، ومنها التعزيزية، والخطة الزمنية الموضوعة والدراسات الخاصة بضرورة تلقي اللقاح، ومعيار تحديد الأسعار الخاصة بفحص "كورونا".

من جهته قال النائب مهند الساير: حريصون على مناقشة المسؤولين عن الملف الصحي حول آخر مستجدات الوضع الوبائي والوصول إلى قرارات مشتركة مناسبة لرفع القيود أسوة بدول العالم التي أعلنت تجاوز هذه المرحلة المبهمة وتعايشت مع الوباء.

وكان 10 نواب قد قدموا طلبا لعقد جلسة خاصة لمناقشة الإجراءات الخاصة بالاشتراطات الصحية وقيود السفر بشأن وباء كورونا وتوصيات اللجنة العليا لمواجهة الوباء، وذلك يوم الأحد الموافق 30 يناير من الشهر الجاري، استنادا إلى المادة "72" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وجاء في نص الطلب انه استنادا لنص المادة "72" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، نتقدم نحن الموقعين أدناه بطلب عقد جلسة خاصة يوم الأحد الموافق 30 يناير 2022، وذلك لمناقشة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء وتوصيات اللجنة العليا لمواجهة وباء كورونا ووزارة الصحة بشأن الموضوعات التالية:

–1 التحول العالمي نحو التعايش مع وباء كورونا باعتباره وباء مستوطنا ومستمرا.

–2 القيود المفروضة على الممتنعين عن تلقي ضد فيروس كورونا.

–3 القيود المفروضة على المسافرين من المحصنين أو غير المحصنين.

–4 استمرار اجبارية الحصول على جرعات اللقاح ومنها التعزيزية حتى أصبحت سلسلة غير منتهية من التطعيمات الدورية ضد فيروس كورونا.

–5 الخطة الزمنية الموضوعة للتعامل مع هذه الاشتراطات الصحية ومدى كفاءتها في مواجهة الوباء. –6 الدراسات والأبحاث الخاصة بضرورة تلقي اللقاح لجميع الفئات ومنها الفئات من 5 إلى 12 سنة.

–7 معيار تحديد الأسعار الخاصة بفحص كورونا منذ ظهور الجائحة حتى اليوم.

ووقع على الطلب النواب : مهند الساير وعبدالله المضف ود.صالح المطيري وأسامة الشاهين ود.حسن جوهر وشعيب المويزري ود.بدر الملا وأسامة المناور وخالد العتيبي ومهلهل المضف.

الجدير بالذكر أن دولا إقليمية وعالمية نجحت في التعايش مع كورونا مع الاستمرار في حملات التطعيم ومنها إقليميا دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ، والمملكة العربية السعودية .

فقد حلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على رأس قائمة الدول الأفضل للعيش خلال وباء كورونا، في التصنيف الدوري الذي تضعه وكالة "بلومبيرغ" Bloomberg لرصد جهود الدول في مكافحة الجائحة.

قطر

وآخر المستجدات الإقليمية"، بحسب ما أفادت به وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا".

وبحسب بيان للخارجية الإيرانية، فإنّ الوزيرين بحثا خلال اللقاء "العلاقات الثنائية والمواضيع والتطورات الإقليمية المهمة، منها في أفغانستان واليمن".

الخليفة يقترح

الدورية ببدل نقدي على أساس آخر مرتب.

ونص الاقتراح على ما يلي :

"مادة أولى" : تضاف مادة جديدة برقم "12 مكررا" للقانون رقم 28 لسنة 1969 نصها الآتي: "يحق للعامل في القطاع النفطي أثناء مدة خدمته استبدال رصيد إجازاته الدورية التي لم ينتفع بها ببدل نقدي محسوب على أساس آخر مرتب يتقاضاه، ولا يسقط حقه في المطالبة بالبدل النقدي عن رصيد إجازاته كافة ومن دون حد أقصى".

البرلمان العراقي

ونائبيه حاكم الزاملي وشيخوان عبد الله، وحددت السابع من فبراير المقبل موعدا لجلسة المجلس الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية.

وقررت الرئاسة كذلك إعلان اسماء المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، من الذين توفرت فيهم الشروط القانونية في 31 يناير الجاري بعد استكمال الإجراءات القانونية استنادا لقانون احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.